

الحمد لله،



الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد: 129016

تاريخ الحكم: 27 نوفمبر 2014

حكم ابتدائي باسم الشعب التونسي

01 جانفي 2015

أصدرت الدائرة الابتدائية العاشرة بالمحكمة الإدارية الحكم الآتي بين:

المدعي: عا الح عنوانه بجي منزل عدد المحمدية بن عروس،

من جهة،

والمدعى عليه: وزير التربية، عنوانه بمقر الوزارة بتونس العاصمة،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من المدعي المذكور أعلاه والمرسمة بكتابة المحكمة بتاريخ 22 أوت 2012 تحت عدد 129016، والمتضمنة أنه يعمل كأستاذ مبرز أول بالمدرسة الإعدادية بفوشانة وأنه علم من بعض المسؤولين في المندوبية الجهوية للتربية بين عروس أن مدير المدرسة التي يعمل فيها أرسل عديد الشكايات ضده إلى المندوبية قصد تشويه سمعته وإقصائه من التعليم فرفع قضية الحال طالبا تمكينه من الإطلاع على فحواها لدحض ما جاء فيها

وبعد الإطلاع على التقريرين المدلى بهما من وزير التربية بتاريخ 21 فيفري و12 مارس 2012 والمتضمنين طلب التصريح بعدم قبول الدعوى لعدم وجود أي مقرر إداري صادر ضدّ المعارض يمكن له تقديم دعوى لإلغائه أمام المحكمة وفقا لما تقتضيه أحكام الفصل 3 من قانون المحكمة الإدارية.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من وزير التربية بتاريخ 17 أفريل 2013 والمتضمن أن

ادّعاءات العارض بقيت مجردة وواهية ومفتقرة لما يدعمها طالما أنّ المندوبية الجهوية للتربية بين عروس لم تتلقّ أية شكاية ضدّه من مدير المدرسة التي يعمل فيها حتى يقع تمكينه من الإطّلاع عليها وفقا لطلبه.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء جميع إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في أول جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 29 أكتوبر 2014، وبما تلت المستشارية المقررة السيّدة نر المقف ملخصا من تقريرها الكتابي، وحضر المدّعي وتمسّك، ولم يحضر من يمثّل الوزارة وبلغها الاستدعاء.

إثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجملة يوم 27 نوفمبر 2014.

وبما وبعد المفاوضة القانونية صرّح بالآتي:

من جهة قبول الدّعوى:

حيث يروم المدّعي من دعواه تمكينه من الإطّلاع على فحوى الشكايات المقدّمة ضدّه من مدير المدرسة التي يعمل فيها.

وحيث دفعت الجهة المدّعى عليها بعدم قبول الدّعوى لعدم وجود قرار إداري يمكن الطّعن فيه بالإلغاء وفقا لأحكام الفصل 3 من قانون المحكمة الإدارية ذلك أنّها لم تتلقّ أية شكاية ضدّ المدّعي من مدير المدرسة الإعدادية بفوشانة حتى يقع تمكينه من الإطّلاع عليها وفقا لطلبه.

وحيث يقتضي الفصل الثالث من القانون المتعلّق بالمحكمة الإدارية أن " تختصّ المحكمة الإدارية في دعاوى تجاوز السّلطة التي ترفع لإلغاء المقرّرات الصّادرة في المادّة الإدارية...".

وحيث طالما ثبت من أوراق الملفّ عدم وجود الشكايات التي يطلب المدّعي من الإدارة تمكينه من الإطّلاع عليها، فإنّه ينتفي بذلك وجود أيّ قرار إداري قابل للطّعن بالإلغاء ممّا يتجه معه التصريح بعدم قبول الدّعوى.

ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة ابتدائياً:

أولاً: بعدم قبول الدعوى.

ثانياً: بحمل المصاريف القانونية على المدعي.

ثالثاً: بتوجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية العاشرة برئاسة السيد محمّد بن سميح وعضوية المستشارين السيدين محمّد الطاهر وأن بن سميح.

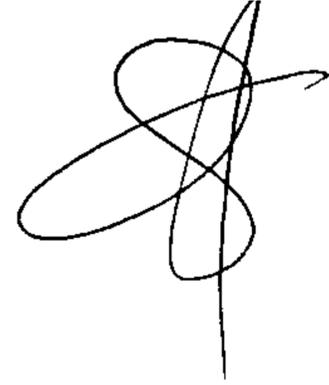
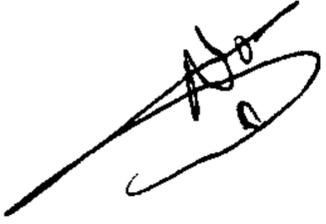
وتلّي علنا بجلّسة يوم 27 نوفمبر 2014 بحضور كاتب الجلّسة السيّد محمّد بن سميح

المستشارة المقررة

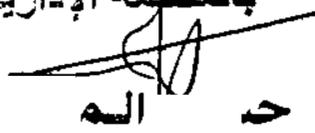
رئيس الدائرة

ن الم

م غ



مدير كتابة الدوائر الإستشارية
بالمحكمة الإدارية



ح الم

|